EA 12584

مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع
للوزراء المسؤولين عن التكامل

مذكرة مفاهيمية

14-18 يوليو 2014

مركز معاهدة سوازي سان الملكي، إيزولويني،

مملكة سوازيلاند

المحتويات

أولا. مقدمة..... 2

ثانيا. اهداف المؤتمر..... 6

ثالثا. المخرجات المتوقعة..... 7

رابعا. المشاركون..... 7

خامسا. التاريخ والمكان 7

سادسا. شكل الإجتماع 7

سابعا. المكلفون بالاتصال 8

أولا. مقدمة:

1. إن الموضوع المحدد لمؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل هو "**البنية التحتية من أجل اندماج أفريقيا**". ويرتكز الأساس المنطقي وراء اختيار مواضيع للسنوات على الرغبة في إثارة النقاش والتوصيات العملية التوجه بُغية معالجة بعض التحديات الأكثر إنهاكا والتي تحد من التسريع والتحقيق الفعالين لأجندة التكامل الاقتصادي لأفريقيا. وفي الوقت الذي يتعرف فيه بإمكانات التكامل الإقليمي كوسيلة لتعزيز التنمية المشتركة والواسعة النطاق، فثمة حاجة لتقاسم الفرص، وإدارة المخاطر، والحد من الفقر، بالإضافة إلى إنتاج وخلق الثروة، والمزيد من الإجراءات الحاسمة، لتحويل هذه الإمكانات إلى مكاسب ملموسة للمواطنين الأفريقيين والاقتصادات الأفريقية. إلا أنه ما تزال هنالك فجوات بين الوعود والأداء، فضلا عن عوائق جدية أهمها عدم توفر البنية التحتية المادية المناسبة.
2. وفي هذا السياق، اعتمدت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بغية التصدي لتحديات البنية التحتية في القارة وضمان تكامل قاري أفضل. وبالفعل، ترمي الغاية الإستراتيجية العامة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا إلى تسريع التكامل الإقليمي في القارة وتسهيل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية على النحو المنصوص عليه في معاهدة أبوجا. وسيمّكن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا الدول من تلبية الطلب المتوقع على خدمات البنية التحتية وتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال تحسين الوصول إلى شبكات متكاملة للبنية التحتية الإقليمية والقارية، عبر:

- زيادة الكفاءة؛
- تسريع النمو؛
- تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- تحسين مستويات المعيشة؛
- إطلاق العنان للتجارة الأفريقية البينية.

3. وتتمثل الفوائد الأساسية من تبني نهج إقليمي متكامل لتطوير البنية التحتية، في التمكين من تشكيل أسواق تنافسية كبيرة بدل الأسواق الصغيرة والمعزولة وغير الفعالة، وفي تخفيض التكاليف في قطاعات الإنتاج. وعلى الرغم من مكاسب الناتج المحلي الإجمالي الكبيرة التي حققتها العديد من البلدان في السنوات الأخيرة، إلا أن القصور المذهل للبنية التحتية في أفريقيا يواصل خنق جهود التكامل، ويقلص النمو ويستنزف الموارد الوطنية في القطاعين العام والخاص.

4. وسيقوم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، من خلال خطة عمله ذات الأولوية، بسد فجوة البنية التحتية التي تعاني منها أفريقيا، وذلك عبر التأسيس لقارة أفريقية متكاملة تمكن بنيتها التحتية والخدمات التي تقدمها من تحقيق حرية حركة البضائع والركاب من خلال توفير خيارات من الشبكات الكفأة، الآمنة والمضمونة والموثوق بها والسلسة، مع تقليص التكاليف لدعم تنمية إقليمية مستدامة اقتصاديا وبيئيا.

5. وتهدف المذكرة المفاهيمية إلى التفصيل في هذه المعوقات الرئيسية بغية إستلهام حلول دائمة للتحديات المواجَهة. وقد كان ينظر للتكامل الاقتصادي الإقليمي كاستجابة منطقية من قبل القارة لمعالجة، والتغلب على، التحديات التي تفرضها العولمة فيما يتعلق بالتنافسية، وقدرات الإنتاج والإمداد، والتجارة، والاستثمار، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المعرفة والابتكار فضلا عن إمكانات الموارد البشرية الماهرة. واعتبر التكامل الإقتصادي الإقليمي أيضا أحد أفضل الوسائل المتاحة للقارة لوقف الآثار السلبية لبلقنة أفريقيا بعد الاستعمار. وينظر على أن له كذلك إمكانات إيجابية للتعويض عن سلبيات الدول غير الساحلية والتشرذم اللذان يحدان من حجم السوق وتحرم من وفورات الحجم الإقتصادي للكثير من البلدان. وعلاوة على ذلك، يتمتع التكامل بالقدرة على تعزيز إمكانات القارة للاستجابة بشكل أفضل لنقاط الضعف والصدمات، عن طريق حشد القدرات والموارد. وعليه، ظل التكامل الأفريقي على مدى العقود استراتيجية إنمائية أساسية وهامة للقارة للتغلب على التجزئة الاقتصادية، ولتشجيع التنويع الاقتصادي، وبناء الروابط العابرة للحدود بين الكيانات المنتجة، وتعزيز مكاسب الرفاه، والحد من الفقر والرفع من مستويات المعيشة.

6. وكنتيجة لما سبق، عقدت حكومات كثيرة عددا من اتفاقيات التكامل الإقليمي، بدرجات متفاوتة من التداخل. وفي حين تشكل الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة أبوجا، الهدف والغاية النهائيين من أجندة التكامل بين الاتحاد الافريقي ومجموعاته الإقليمية الثمانية المعترف بها رسميا، وعلى الرغم من أن العديد من اتفاقيات التكامل الإقليمي ومعاهدة أبوجا نفسها تتميز باحتواءها أهدافا طموحة، إلا أن التقدم بقي غير متجانس ومتفاوت ليس فقط في كل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، ولكن أيضا في الدول الأعضاء التي تشكل الركائز الأساسية للتكامل. وتتميز معاهدة أبوجا نفسها بستة مراحل مقسمة إلى مستويين (إقليمي وقاري) وعلى ثلاث مراحل من العملية (إنشاء مناطق التجارة الحرة (اتفاقيات التجارة الحرة) والاتحادات الجمركية على المستوى الإقليمي بحلول 2017).
7. غير أنه وبالرغم من تحقيق كل من السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لاتفاقيات تجارة حرة، إلا أن مستوى التنفيذ وتعزيز هذا الوضع يتفاوت. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي تتوفر فيه كل هذه الأقاليم على برامج قائمة للاتحاد الجمركي من أجل تحقيق هذا الهدف قبل 2017، إلا أنها عانت العديد من الإنتكاسات، والتأخير وإعادة تحديد تاريخ الإطلاق. وتبقى جماعة شرق أفريقيا، المجموعة الوحيدة التي تميزت بإطلاق وتعزيز اتحادها الجمركي، وإطلاق سوق مشتركة في 1 يناير 2005 ويونيو 2010، على التوالي. في حين أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي المجموعة الوحيدة التي تتوفر على نظام تمويل ذاتي يعمل بفعالية، والمتمثل في نظام جبائي للجماعة.
8. وتنبغي الإشارة أنه تم إحراز تقدم ملموس من قبل البلدان الأفريقية نحو تحقيق التكامل الإقليمي، من خلال زيادة تعزيز البنية التحتية المتعلقة بالتجارة مثل نقطة الجمارك الواحدة (مركز وقوف حدودي واحد)، والاستفادة من الشبكات الجمركية المحوسبة عبر الدول الأعضاء كوسيلة لدمج، وتحديث، ورقمنة، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وتنسيق جمع وتبادل المعلومات الجمركية وخاصة بيانات الاستيراد والتصدير بين إدارات الجمارك

القطرية. وتطوير البنية التحتية للنقل ومشاريع الربط الكهربائي البيني، وخفض التعريفات الجمركية (التي انخفضت من 16.7 في المائة إلى 7.1 في المائة في الفترة ما بين 2000–2009) وتزايد مستويات التجارة البينية داخل بعض المجموعات.

9. ويتم أيضا الترويج لحرية الحركة من قبل بعض الجماعات، بفضل جوازات سفر إقليمية ووثائق سفر وتأمين أخرى، مثل جواز سفر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، ومخطط البطاقات الصفراء والبنية المعمول بها على التوالي في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتعمل بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا نحو تنسيق سياسات الاستثمار ورصد الامتثال لمعايير برنامج التوافق النقدي. إضافة إلى ذلك، توجت الجهود الرامية إلى تحقيق قدر من النظام والتبسيط والاتساق في ترتيبات التكامل بأفريقيا والتعامل مع التداخل، مؤخرا إلى الوصول للترتيبات الثلاثية لجماعة شرق أفريقيا–السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي–مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، الذي أثار نجاحه الواضح دعوة رؤساء دول الاتحاد الافريقي لمحاكاته في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

10. ولكن على الرغم من التقدم الهام، ما يزال التكامل الأفريقي مجزأ إلى حد كبير، ويعاني من مشاكل عدم كفاية الموارد البشرية والمالية على جميع المستويات (ليس فقط للتنفيذ بل أيضا للبحث والتحليل فضلا عن الرصد وتقييم الأثر)، وضعف التنسيق، وتبادل المعلومات على مختلف المستويات المؤسسية (مما يمكن أن يبطئ وتيرة تحديد المواقع والإدماج على المستوى الوطني)، التنفيذ الضعيف للمقررات، التحفظ السياسي حول بعض القضايا، التركيز الأكبر على الأولويات القطرية بدلا من الاعتبارات الإقليمية، والتحديات المتواصلة للتجارة العابرة للحدود مثل الحواجز غير الجمركية وتدني مستوى البنية التحتية وتنمية الطاقة. علاوة على ذلك، ما تزال المخاوف الأمنية والمفاهيم الخاطئة من قبل الحكومات القطرية والمواطنين على حد سواء، تعوق تطبيق انتشار واسع لمقررات حرية الحركة. كما تعاني العملية من نقص عام في المشاركة الكافية للمواطنين، ونقص في توفر بيئة مواتية لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع (برلمانات، قطاع خاص، مجتمع مدني، ومؤسسات البحوث) للمشاركة وتقديم مساهمات ذات مغزى في صياغة السياسات

وعمليات صنع القرار. وينبغي لاتباع نهج شمولي للتكامل وللنمو الاقتصادي ضمان تعبئة واستخدام جميع الموارد المتاحة داخل منطقة ما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

11. ومع البدأ في استشعار فوائد التكامل في بعض القطاعات، تزايدت توقعات الأفريقيين، الراغبين في تحقيق فوائد ملموسة في شكل من أشكال العمالة، وارتفاع الدخل وتحسين البنية التحتية. ولكي تواكب أفريقيا هذه التوقعات المعقولة، يتيعن على الحكومات والمؤسسات الإقليمية والقارية على حد سواء أن تسارع لمضاعفة الجهود من خلال تسريع وتيرة اتفاقيات التكامل وتعميقها والوفاء بها، في نفس الوقت الذي تقوم به بالانخراط في حوار مستمر مع المواطنين الأفريقيين الذين يلمسون بشكل عملي فعالية هذا التكامل، ويشكلون الدافع الرئيسي للعملية، ويستشعرون تأثيره – سواء أكان سلبا أو إيجابا.

ثانيا. أهداف المؤتمر:

12. موضوع مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل هو: " البنية التحتية من أجل اندماج أفريقيا". وأهدافه هي:

- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة أبوجا من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- تقييم حالة تنفيذ توصيات مؤتمر الاتحاد الأفريقي السادس للوزراء المسؤولين عن التكامل؛ و
- الاتفاق على توصيات المؤتمر الحالي.

13. وفي هذا الصدد، سوف تناقش الموضوعات التالية:

- تقرير 2014 عن حالة التكامل في أفريقيا؛
- تقرير دراسة بشأن صندوق التكامل الأفريقي؛
- المؤشر الأفريقي للتكامل الإقليمي؛
- تقرير عن تنفيذ توصيات مؤتمر الاتحاد الأفريقي السادس للوزراء المسؤولين عن التكامل؛

- الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لمرحلة ما بعد 2015؛
- أجندة أفريقيا 2063.

ثالثا. النتائج المتوقعة:

14. تتمثل النتائج المتوقعة من الاجتماع في ما يلي:
- توصيات محددة بشأن موضوع المؤتمر؛
- سبل التقدم بشأن صندوق التكامل الإقليمي الأفريقي؛
- اعتماد مؤشر التكامل الإقليمي كإطار رصد وتقييم أفريقيا من أجل تقييم التقدم المحرز في أجندة التكامل؛
- إعلان وزاري يسلط الضوء على الإستراتيجيات والإجراءات الكفيلة بتسريع تطوير البنية التحتية لدعم التكامل الإقليمي الفعال، من بين جملة أمور أخرى.

رابعا. المشاركون:

15. يكون من بين المشاركين في الاجتماع:
- وزراء وخبراء من كل الدول الأفريقية الأعضاء؛
- ممثلون من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية؛
- مفوضية الاتحاد الأفريقي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وكالة التخطيط والتنسيق للنيبادن والمصرف الأفريقي للتنمية؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد التنمية والتخطيط الاقتصادي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- ممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني الأفريقيين

خامسا. التاريخ والمكان:

16. مواعيد الاجتماع هي 14-18 يوليو 2014 **مركز معاهدة سوازي سان الملكي،** إيزولويني، بمملكة سوازيلاند.

سادسا. شكل الاجتماع:

17. اجتماع الخبراء (3 أيام) 14-16 يوليو 2014

- يناقش اجتماع الخبراء بنود جدول الأعمال ويعتمد تقرير الخبراء؛

18. الاجتماع الوزاري (يومين) 17-18 يوليو 2014

- يبحث الاجتماع تقرير الخبراء ويعتمد الإعلان الوزاري

سابعا. المكلفون بالاتصال:

19. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعاملين في مفوضية الاتحاد الأفريقي التالية أسماءهم:

- السيد فليس لواء الدين، موظف سياسة كبير
LIWAEDDINEF@africa-union.org

- رجينا موغابي، سيكرتيرة
MugabeR@africa-union.org

- السيدة كوكوبي جورج، سيكرتيرة
KokobeG@africa-union.org